جامعة الانبار

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الإدارة العامة

المحاضرة الأولى

مفهوم السياسات المالية

المحاضرة الأولى

السياسات الاقتصادية

تحرص كل دولة على رسم سياسة اقتصادية فعالة تهدف إلى توفير بيئة استثمارية واعدة في القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني ورفدها بمنظومة إدارية وتشريعية محفزة لممارسة الأعمال والنشاط الاقتصادي. قبل البدء بمحاضرتنا الأولى الخاصة بمفهوم السياسة المالية لابد لنا ان نتعرف بشكل سريع على مفهوم السياسية الاقتصادية

أذن ما هي السياسة الاقتصادية ؟

السياسة الاقتصادية : مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وضعتها لدعم النمو الاقتصادي، وتثبيت الأسعار، وخلق فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وتحرير التجارة وغيرها من الأهداف الأخرى، ولا يكون ذلك إلا من خلال وسائل وأدوات تستخدمها لتحقيق الأهداف المرجوة من تفعيل هذه السياسات.

تتضمن السياسة الاقتصادية العامة للدولة ثلاثة أنوع من السياسات وهي :

السياسة التجارية : تتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى وتبادل المنتجات وانتقال رأس المال.

السياسة المالية : التي تتعامل مع الإجراءات الحكومية المتعلقة بالضرائب والإنفاق.

السياسة النقدية : التي تهتم بالإجراءات المصرفية وسوق النقد، يحددها المصرف المركزي فيما يتعلق بعرض النقود وأسعار الفائدة.

تساعد السياسات المالية والنقدية معًا الحكومة على مراقبة وتكييف اقتصاد الدولة وعرض النقود. حيث تتم إدارة السياسة المالية من قبل الإدارات الحكومية ذات الصلة، بينما تتم إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي للدولة.

مفهوم السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة وميزانية الدولة، وإن الأصل في لفظها يرجع إلى كلمة فرنسية قديمة هي (Fisc) أي حافظة النقود أو الخزانة، ولكنه ضمن مصادر التطور الذي رافق المجتمعات وظهور مهام جديدة في المجالات الإقتصادية المختلفة إتسع مفهومها لتعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد الحكومي، متضمنة في ذلك تكييفاً كمياً ونوعياً لحجم كل من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية لأوجهها المختلفة بغية تحقيق أهداف عامة. لقد أصبحت السياسة المالية بشكل عام وخلال التطور التاريخي في إقتصادات البلدان المختلفة أمراً مهماً لتكون في عداد الأدوات التي تستخدمها حكومات تلك البلدان للتأثير في النشاط الإقتصادي، فقد عرفها الإقتصادي المعروف (Bach) على أنها (أداة لإستخدام كل من الإنفاق الحكومي والضرائب إضافة إلى القروض لغرض التأثير على الطلب الكلي، وذلك حسب الظروف الإقتصادية للبلد، فضلاً عن دورها في تحقيق النمو الإقتصادي والتقليل من البطالة وتحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل)، ومما تجدر ملاحظته في تعريف (Bach)، إنه ركز في ذلك على هدف النمو الاقتصادي وتقليص نمو البطالة دون التعرض للمتغيرات الإقتصادية الأخرى ودورها في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار. كما عرفها البعض على أنها (إستخدام الميزانية من خلال الضرائب، والقروض والنفقات العامة، لأجل تحقيق الأهداف الإقتصادية وبشكل رئيس تحقيق التوازن والإستقرار في الإقتصاد القومي).

تعد السياسة المالية احد العوامل التي تحدد الاتجاه الاقتصادي للبلاد حيث تستخدم الحكومة السياسة المالية للتأثير على الاقتصاد من خلال تعديل مستويات الإيرادات ومستويات الإنفاق. وتلجأ الدولة إلى تحديد مصادر الدخل وكيفية الانفاق مثل أجور الموظفين، مشاريع الانفاق على البنية التحتية أو المشاريع الخدمية المختلفة بهدف الوصول إلى مستويات توازن اقتصادي واجتماعي. تستهدف الحكومة اتباع سياسات مالية مختلفة بغرض زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات الطلب الكلي وتؤثر الضرائب على الاقتصاد من خلال تحديد مقدار الأموال التي يتعين على الحكومة إنفاقها في مناطق معينة ومقدار المال الذي يجب على الأفراد إنفاقه.

على سبيل المثال، إذا كانت الحكومة تحاول تحفيز الإنفاق بين المستهلكين فيمكنها تقليل الضرائب. لأن تخفيض الضرائب يوفر للأسر أموالاً إضافية، والتي تأمل الحكومة أن تنفق بدورها على السلع والخدمات، وبالتالي تحفز الاقتصاد ككل.

كذلك يستخدم الإنفاق كأداة للسياسة المالية لدفع أموال الحكومة إلى قطاعات معينة تحتاج إلى دفعة اقتصادية. أي شخص يحصل على تلك الدولارات سيكون لديه أموال إضافية لإنفاقها وكما هو الحال مع الضرائب، حيث تأمل الحكومة أن يتم إنفاق المال على سلع وخدمات أخرى.

تعريف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية : تلك السياسة التي تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكوميّة التي تمّ وضعها لمواجهة التقلّبات الاقتصاديّة، وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدّلات التضّخم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى تحقيق نموّ اقتصاديّ مُستدام يُمكن السيطرة عليه، حيث تُحفّز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أمّا في حالات التوسّع الاقتصادي فتحدّ الحكومة من النموّ الاقتصاديّ المتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض للميزانيّة.

او هي (دراسة تحليلية للنشاط المالي في القطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف القطاعات الإقتصادية في البلد متضمنة تكييفاً لحجم الإنفاق ومصادر الإيرادات العامة بغية تحقيق أهداف معينة كالنهوض بالإقتصاد الوطني والتقريب بين طلبات المجتمع).

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج ان هناك عدة اهداف للسياسة المالية منها

تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارداالإقتصادية و تحقيق الاستقرار في الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي وغيرها من الأهداف سيتم تناولها في المحاضرات اللاحقة أن شاء الله.

ومن أهم أدوات السياسة المالية الأتي:

١- سياسة الضرائب: تؤثر الضرائب التي تدفعها الشركات للحكومة على الأرباح ومقدار الاستثمار. فخفض الضرائب يزيد من إجمالي الطلب والإنفاق على الاستثمار في الأعمال. وهناك أنواع أخرى من الضرائب مثل الضرائب غير المباشرة، ضرائب الشركات، والرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على السلع والخدمات المحلية. والضرائب المفروضة على الأفراد مثل ضريبة الدخل والتي تؤثر على دخلهم الشخصي ومقدار ما يستطيعون إنفاقه.

٢- الإنفاق الحكومي: يزداد الطلب الكلي من خلال إنفاق الحكومة. ويتم التحكم بالإنفاق الحكومي حسب حجمه، وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة، فهو ذو تأثيرٍ قوي على تلك النشاطات، والتأثير على بعض تلك الأنشطة سيؤثر على أنشطةٍ أخرى مرتبطةٍ بها.

يُمكن ان تسير السياسة المالية في اتجاهين لذلك يكون لدينا نوعان من السياسات وهي السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية .

أنواع السياسة المالية

هناك نوعان رئيسيان من السياسة المالية: التوسعية والانكماشية

١- السياسة المالية التوسعية:

إن السياسة المالية التوسعية، المصممة لتحفيز الاقتصاد ، غالباً ما تستخدم أثناء الركود أو أوقات البطالة المرتفعة أو فترات أخرى منخفضة من دورة الأعمال. إنها تستلزم من الحكومة إنفاق المزيد من الأموال، وتخفيض الضرائب، أو كليهما. الهدف هو وضع المزيد من الأموال في أيدي المستهلكين حتى ينفقوا المزيد ويحفزون الاقتصاد. ويطلق عليها "السياسة التسهيلية".

٢- السياسة المالية الانكماشية:

تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الانكماشية في حالات الفجوة التضخمية، وتعتمد هذه السياسة على خفض السيولة في الدولة عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما بهدف خفض الطلب على من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي. كذلك يطلق عليها "السياسة التشديدية".

الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية والسياسة المالية أداتين يعتمد عليهما إلى حد كبير في إنعاش النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم، ويختلط الأمر على الكثيرين بأنهما عبارة عن سياسة واحدة، وهذا غير صحيح ، والفرق بينهما على النحو التالي:

١- السياسة المالية هي الأنشطة التي تقوم بها الحكومة أو الجهاز التنفيذي داخل الدولة، بينما السياسة النقدية هي الأنشطة التي يقوم بها البنك المركزي داخل الدولة.

٢- تتعلق السياسة المالية بالإنفاق الحكومي والضرائب، بينما تتعلق السياسة النقدية بضخ أو كبح الأموال داخل الدولة.

٣- تهتم السياسة المالية بقياس النفقات الحكومية والضرائب، بينما تهتم السياسة النقدية بقياس أسعار الفائدة.

٤- تؤثر السياسة المالية في عجز الميزانية، بينما تؤثر السياسة النقدية على تكلفة الاقتراض والرهون العقارية.

٥- يعمل البنك المركزي بموجب السياسة النقدية بإستقلالية وشفافية وبمعزل عن عمل الحكومة بموجب السياسة المالية.

٦- كلا السياستين المالية والنقدية يستطيعان التأثير على حجم ومستوى الطلب الكلي من خلال قنوات مختلفة ولا يمكن استبدالهم، بل ويتم التنسيق فيما بينهم بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.

ما الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية؟ وأيهما أكثر فاعلية؟

وجه المقارنة	السياسة المالية	السياسة النقدية
التعريف	– تعتمد السياسة المالية على قرارات حكومية بتغيير معدلات الضرائب ومستويات الإنفاق من أجل التأثير في الطلب، وبالتالي الانعكاس على النمو الاقتصادي. – تنفذ السياسة المالية من جانب السلطات التنفيذية في الحكومات وأذرع تشريعية في البرلمانات.	– ترتبط دائما السياسة النقدية بتغيير معدلات الفائدة والتأثير في حجم المعروض من الأموال المتداولة، وتنفذ هذه السياسة بواسطة البنوك المركزية كالفيدرالي الأمريكي والمركزي الأوروبي وغيرهما. – يمكن للسلطات النقدية والبنوك المركزية تحفيز الاقتصاد بأدوات نقدية مثل التيسير الكمي لزيادة المعروض من النقد.
من حيث العمل	– من أجل زيادة الطلب ودفع النمو الاقتصادي، تلجأ الحكومات إلى خفض الضرائب وزيادة الإنفاق، ولكن ذلك، ربما يؤدي إلى ارتفاع مستويات العجز في الموازنات. – في حالة رفع معدل الضرائب وخفض الإنفاق، ينخفض الطلب ويتجه معدل التضخم نحو التراجع، ويسفر ذلك عن تقليص عجز الموازنة، وهي سياسة مالية انكماشية. – خلال أوقات الركود الاقتصادي، تقر الحكومات سياسة مالية توسعية من خلال رفع الاقتراض والإنفاق على البنية التحتية، وتعتمد هذه الفكرة على ضخ الحكومة سيولة مالية في الاقتصاد من أجل توفير الوظائف وجذب الاستثمارات.	– تستهدف بعض البنوك المركزية معدل تضخم سنويا عند ٢%، ولو ارتفع أعلى هذا المستوى نتيجة تسارع النمو الاقتصادي، ترفع البنوك معدلات الفائدة. –يسهم رفع معدل الفائدة في زيادة تكاليف الاقتراض ويقلل إنفاق المستهلكين والاستثمارات، وهو ما يؤدي إلى تراجع الطلب وانخفاض التضخم. – لو دخل الاقتصاد في مرحلة ركود، تلجأ البنوك المركزية إلى خفض الفائدة كما قلص الفيدرالي الأمريكي الفائدة قرب الصفر في ظل الركود بعد الأزمة المالية العالمية.
من حيث الفاعلية	– ربما يكون للسياسة المالية آثار جانبية وفاعلية أكبر في الاقتصادات حيث إنه في حالة ارتفاع التضخم، يتم رفع الضرائب وخفض الإنفاق، وهي أمور لا تلقى صدى إيجابيا في الأوساط الشعبية كما أنها تؤثر سلبيا على الخدمات العامة.	– في العقود الأخيرة، أصبحت السياسة النقدية أكثر شهرة من السياسة المالية نظرا لتدخل البنوك المركزية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وربما يرغب الساسة في التدخل بخفض الفائدة لإنعاش الاقتصاد

	– يرى خبراء أن السياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي أحيانا إلى انخفاض إنفاق القطاع الخاص. – يحتاج إقرار الحكومات لسياسة مالية معينة لبعض الوقت من أجل تحديد ما إذا كان سيتم رفع الضرائب أو خفضها أو زيادة الإنفاق أو تقليصه ودراسة تأثير ذلك على المواطنين بالإضافة إلى الحاجة لموافقات برلمانية. – خلال أوقات الركود الشديد، ربما تكون السياسة المالية أكثر أهمية لجذب الثقة في الاقتصاد، وذلك حال فشل السياسة النقدية.	قبيل انتخابات عامة أو ما أشبه. – تعد السياسة النقدية أسرع في التنفيذ، فمن الممكن تغيير معدلات الفائدة كل شهر.